



د. عائشة العازمي ود. وليد العنزي والإعلامي يوسف كاظم ود. أشرف جابر ود. دلال البديوي يتحدثون في الجلسة الثانية



د. خالد مهدي ود. خالد الهندياني وممثل السببجي وحسين الفودري يناقشون التوصيات في الجلسة الختامية

أهمها نشر القوانين أولاً بأول وفتح باب التعيين لخريجي الحقوق ضمن الهيئة التعليمية كمدرس

المؤتمر القانوني الثقافي الأول اختتم أعماله بـ 6 توصيات أساسية

هذا الأمر من جانبه، أكد استاذ الصحافة والإعلام ورئيس قسم الإعلام بكلية الآداب د. مناور الراجحي، عدم صلاحية مادة «الإعلام التربوي» التي يجب أن يحل محلها مادة «التربية الإعلامية» التي أصبحت أشمل وأوسع من الأولى. وانتقد الراجحي محاسبه غير المدرسين لأي قانون في وقت لم تقم به الدولة بتدقيقهم وتعريفهم به، ملوحاً إلى أنه سيقوم بمقابلة الجهة المسؤولة في الدولة في حال استمرت بتجاهل دورها بتدقيق أبناء المجتمع بالقانون إذ إنه من غير المتصور أن تتم معاقبة أي شخص على فعل يجعل عواقبه، ولفت إلى دور الأسرة الهام في تربية الأبناء وتوعيتهم وتنقيفهم، مشيراً إلى أن الهاتف المتنقل وما يحتويه من برامج وعالم آخر بات ضرراً خطراً ليس على الأطفال فحسب بل حتى على البالغين. وأشار إلى أن الأبناء يتفاعلون فكرياً وثقافياً مع الهواتف أكثر من الآباء، مشيراً إلى أنهم سيصبحون مجرمين في وجه القانون إذا لم تضع الحلول المناسبة ومنها تحميل الدولة والمدرسة والأسرة مسؤولياتها، حيث دعا المسؤولين التربويين إلى تغيير مفاهيم المدرسة والنظام التعليمي وليس فقط المناهج.

وظيفته الانتقال إلى الدواوين والمدارس وجمعيات النفع بهدف تنقيف وتوعية الناس بالقوانين وتحذيرهم من عواقب مخالفتها. وشدد على أهمية أن تفعل الأسرة دورها في التربية والرقابة على الأبناء وتوعيتهم وتنقيفهم، موضحاً أنه على الرغم من أن منظومة القيم تشكل لدى الطفل منذ ولادته وحتى سن الخامسة كونه يفهم بالتقليد والإيحاء، إلا أن كثيراً من الآباء والأمهات يجهلون الأساليب الصحيحة لهذه القيم ويرتكبون سلوكيات خاطئة مع أطفالهم خلال هذه المرحلة السنوية. بدوره، أبدى استاذ القانون الخاص بكلية الحقوق د. يوسف الياقوت، أسفه إزاء عدم مصاحبة التطورات والتغيرات السريعة لأي تطور ملائم على مستوى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لنشر الثقافة القانونية والتوعية بها. وانتقد الياقوت مقارعة تلقي الفرد في حياته ومساره التعليمي كل أنواع العلوم والثقافات المختلفة ويعجز لعدم الإلمام أو جهله بها، لكنه قد لا يتلقى ولا يتوفر له أي تعليم أو توعية في المجالات القانونية لكنه يحاسب عليها ولا يعجز أبداً في حال جهله بها، داعياً مؤسسات الدولة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه

الشباب مشعل السببجي، دعم وزارته لجميع البرامج التي تخدم الشباب، داعياً إلى إشراكهم في إصدار التشريعات في كل المجالات. ولف السببجي إلى أن وزارة الشباب أنجزت أول سياسة وطنية خاصة لتوجيه طموحات الشباب من خلال مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، مشدداً على أهمية التواصل مع الشباب ومناقشة حقوقهم واجباتهم.

دور المؤسسات التربوية

وعودة إلى جلسات المؤتمر، فقد عقدت جلسة صباحية بعنوان «دور المؤسسات التربوية والمجتمع المدني في توجيه ودعم الثقافة القانونية»، أدارها نائب رئيس جمعية الحقوقيين أحمد الرشدي. وتحدث في الجلسة استاذ علم الاجتماع والجريمة في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية مقدم د. خالد الجنفاوي الذي شد على أهمية تعزيز الثقافة القانونية وحذر من العواقب الوخيمة للجهل بالقانون. ورفض الجنفاوي تحميل الدولة كل مسؤولية الجهل بالقانون، لافتاً إلى أن وزارة الداخلية قامت بتشكيل فريق توعوي من نخبة من ضباط الإدارات المختصة كالمؤسسات الإصلاحية والمباحث الجنائية والأحداث والجرائم الإلكترونية،



(محمد هاشم - ريليش كومار)

د. مناور الراجحي ود. يوسف الياقوت وأحمد الرشدي والمقدم د. خالد الجنفاوي يتحدثون في الجلسة الأولى

يعرفون ما لهم وما عليهم حتى يكسبوا حقوقهم المشروعة ويحترموا حقوق الآخرين. بدوره، أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. خالد مهدي، أهمية التوعية والثقافة القانونية في المجتمع بعد دراسة متكاملة لهذا الأمر، مشدداً على وجوب إدخال الثقافة القانونية كمقرر دراسي في المناهج التعليمية وهو أمر ليس بصعب وتم إنجازه بسهولة في مقررات أخرى. وأشار مهدي إلى أهمية التركيز على توصيات المؤتمر، إلى جانب إشراك المجتمع المدني خاصة جمعيات النفع العام في التوعية والمناقشة والإقرار. من جانبه، أكد وكيل وزارة الشباب المساعد لقطاع تنمية

أمين سر جمعية الحقوقيين حنين الفودري التي أوضحت أن المؤتمر يهدف إلى التعريف بمفهوم الثقافة القانونية وأهميتها وعلاقتها بأصول التربية، وبيان مستوى الوعي والإلمام بالثقافة القانونية، والتشديد على أهمية احترام القانون، وطرح أهم القضايا الظاهرة في المجتمع الكويتي، وقرأة الآثار السلبية لانهدام الثقافة القانونية وتقدير حجم خطورتها، وتحقيق الشراكة المجتمعية في نشر الثقافة القانونية. وأشارت الفودري إلى أن أهداف المؤتمر جاءت عبر ثلاثة محاور هي الثقافة القانونية والنشأة الأسرية، ودور المؤسسات التربوية والمجتمع المدني في توجيه ودعم الثقافة

المهدي: ضرورة إدخال الثقافة القانونية كمقرر دراسي في المناهج التعليمية

الهندياني: المجتمع بحاجة ماسة إلى التنقيف بالقوانين فور صدورها بالجريدة الرسمية

الرشدي: أهمية احترام القانون، وطرح أهم القضايا الظاهرة في المجتمع الكويتي، وقرأة الآثار السلبية لانهدام الثقافة القانونية وتقدير حجم خطورتها، وتحقيق الشراكة المجتمعية في نشر الثقافة القانونية.

وأشارت الفودري إلى أن أهداف المؤتمر جاءت عبر ثلاثة محاور هي الثقافة القانونية والنشأة الأسرية، ودور المؤسسات التربوية والمجتمع المدني في توجيه ودعم الثقافة

الافتتحت جمعية الحقوقيين المؤتمر القانوني الثقافي الأول بتوصيات ترمي إلى نشر الثقافة القانونية في المجتمع بما يحمي أبنائه ويحفظ استقراره. ورفع المؤتمر ست توصيات أولها دعوة المشرع الكويتي إلى نشر القوانين الكويتية أولاً بأول وذلك من خلال عقد مؤتمرات صحافية لتوعية الجمهور بمضامين القانون بعد نشره في جريدة الكويت اليوم وأيضاً عبر الوسائل التعليمية والإلكترونية، ووضع البرامج الإعلامية بوسائلها المتنوعة للتوعية والارتقاء بذهنية المجتمع ليتوافق مع كل مستجد قانوني، والدعوة إلى إدراج مقرر لدراسة الثقافة القانونية في كافة المراحل الدراسية في المؤسسات التربوية، وفتح باب التعيين لخريجي الحقوق ضمن الهيئة التعليمية كمدرس ويحق له التدرج ضمن السلم الوظيفي لمعلم أول وما فوق ويصرف له كادر المعلم، وحث مؤسسات الدولة على تحقيق الشراكة المجتمعية لنشر الثقافة القانونية، وتشكيل لجنة متابعة التوصيات.

الشراكة المجتمعية

وناقشت الجلسة الختامية توصيات المؤتمر وأهدافه أدارتها

5 أمور قد تشكل خطراً على المجتمع بسبب الإعلام

والملفات حتى أنه لا يستطيع لاحقاً حذف بياناته أو التعديل عليها، وثانيها هو «الموت الرقمي»، حيث يجب تنظيم حماية الهوية الرقمية بعد وفاة المستخدم فمن الممكن أن يترك ميراثاً قيماً أو بيانات خاصة بأسرته تجعل لهم الحق بحذفها أو تغييرها بعد وفاته. وأضاف جابر أن ثالث الإشكاليات هو «الملكية الفكرية» التي يجب أن تحمي بحيث تحفظ حقوق كل شخص لديه ملكية فكرية في الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي، أما رابع الإشكاليات فهو «حرية التعبير» بحيث يجب ممارسة حرية الرأي دون التعدي على الآخرين.

القانوني للمتعاين مع العملية التربوية كبعض المعلمين والمعلمات ممن يقومون بتصوير الطلبة داخل المدرسة ونشرهم في وسائل التواصل الاجتماعي دون أخذ إذن أولياء أمورهم، موضحة أن هذا يعد مخالفة قانونية صريحة. وكان آخر المتحدثين استاذ القانون المدني بكلية الحقوق في جامعة حلوان المصرية د. أشرف جابر الذي ركز على الإشكاليات القانونية في المجتمع الرقمي. وأوضح جابر أن أولى هذه الإشكاليات هي «الخصوصية» بحيث يفرض على مستخدم الهاتف أو الإنترنت على مشاركة بياناته الخاصة بكجهات الاتصال

التربوي والإدارة والتخطيط التربوي د. عائشة العازمي وأق التعليم في الكويت، مشيرة إلى عدم استقرار النظام التعليمي وحيث تولسى 23 وزيراً حقايب وزارة التربية منذ العام 1990، إلى جانب إصدار قليل من القوانين الخاصة بالتعليم حيث لم تجاوز ستة قوانين منذ العام 1979. ودعت العازمي إلى ضرورة وجود رؤية تعليمية ثابتة وواضحة حتى وإن تغير الوزير بحيث يمنع من التغيير بها، إلى جانب فصل التعليم عن السياسة، وإطلاق إصلاحات برلمانية وتشريعية ووزارية خاصة بالتعليم. كما دعت إلى ضرورة التنقيف

كانت آخر جلسات المؤتمر جلسة مسائية بعنوان «الثقافة القانونية وأخلاقيات التعامل في المجتمع الرقمي» أدارها الإعلامي يوسف كاظم وتركزت على التعامل مع شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من الناحية القانونية. وتحدثت في هذه الجلسة استاذ دراسات المعلومات بكلية العلوم الاجتماعية د. دلال البديوي التي رأت ضرورة إقرار مادة دراسية تهدف إلى التوعية القانونية منذ رياض الأطفال بحيث يدخل الطالب إلى الجامعة وهم ملم قانوناً بجميع ما يدور حوله.

Career Opportunity

For a leading company in the medical field in Kuwait

Medical Division Manager

Experience of at least 10 years in the medical field in Kuwait

Medical Representative (Male/Female)

- At least two years of experience
- Bachelor's degree
- Transferable residency

Medical Representative - experience in nursing

- At least one year of experience
- Bachelor's degree in nursing
- Transferable residency

Applicants must have a background in the following fields:

Surgical OR Nursing OR Diabetic foot and wound management

Kindly send your CV to:
wazifa2019@gmail.com



الأمانة العامة للأوقاف

الأمانة العامة للأوقاف

إعلان

وقف / عائشة راشد محمد الحملي

يسر أسرة الأمانة العامة للأوقاف دعوة كل من يثبت استحقاؤه لوقف / عائشة راشد محمد الحملي بصفتهم الذرية أو الأفراد الموقوف عليهم والمذكورين في حجة الوقف والمستحقون من «ذرية سعاد ابنة الواقفة ما تناسلوا وتعاقبوا بطنا بعد بطن».

المستندات المطلوبة لحصر الذرية:

- 1- حصر الورثة الأصلي وصورة عنها.
- 2- البطاقة المدنية الأصلية للمستفيد وصورة عنها.
- 3- صورة شهادة الميلاد الأصلية للمستفيد إذا كانت صلة القرابة من جهة الأم.
- 4- حكم المحكمة الأصلي الذي يثبت صلة القرابة بالواقفة إذا تعذر الإثبات بالطريقة الطبيعية وصورة عنها.
- 5- رقم الحساب البنكي ورقم التحويل (IBAN) الخاص للمستفيد.

يرجى الحضور لمقر الأمانة العامة للأوقاف الكائن بمنطقة الدسمه - قطعة 6 - شارع حمود الرقبة لاثبات استحقاقتهم خلال الفترة من 2018/9/23 وحتى 2018/12/27 من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 12:00 ظهراً للاستعلام ت: (22065476) - (22065467)